

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٩١**

الخميس، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ٩/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أوباما	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد مدفيدف
	أوغندا	السيد موسيفني
	بوركينا فاسو	السيد كومباوري
	تركيا	السيد أردوغان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد هو جينتاو
	فرنسا	السيد ساركوزي
	فييت نام	السيد نغوين منه تريت
	كرواتيا	السيد ميسيتش
	كوستاريكا	السيد أرياس سانشيز
	المكسيك	السيد كالديرون هنوخوسا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير براون
	النمسا	السيد فيشر
	اليابان	السيد هاتومايا

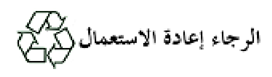
جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

عدم الانتشار النووي ونزع السلاح

09-52312 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا برؤساء الدول والحكومات، والأمين العام، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوزراء وغيرهم من الممثلين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم لتأكيد على أهمية هذا الموضوع الذي سيناقش.

يبدأ اجتماع قمة مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/473، التي تتضمن نص مشروع قرار أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/463، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة من الولايات المتحدة الأمريكية تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سيبت مجلس الأمن في مشروع القرار المعروض عليه قبل الاستماع للبيانات التي سيدلي بها الأمين العام وأعضاء المجلس. وبناء على ذلك أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

أود مرة أخرى أن أشكر جميع الحاضرين، وأتمنى لهم جميعا صباحا سعيدا. خلال أكثر من ستة عقود مرت على إنشاء مجلس الأمن هذا، لم تُعقد جلسة من هذا النوع إلا أربع مرات أخرى. لقد دعوت إلى هذا الاجتماع حتى يتسنى لنا أن نعالج على أعلى المستويات تهديدا أساسيا لأمن جميع الشعوب وجميع الدول ألا وهو – انتشار الأسلحة النووية واستخدامها.

كما قلت بالأمس (انظر A/64/PV.3)، فإن هذه المنظمة نفسها يرجع إنشاؤها في مطلع العصر الذري جزئيا إلى ما كان من ضرورة لاحتواء قدرة الإنسان على القتل. وعلى الرغم من أننا تجنبنا الكابوس النووي أثناء الحرب الباردة، فإننا نواجه الآن انتشارا يقتضي نطاقه ودرجة تعقيده وضع استراتيجيات جديدة ونُهجا جديدة. إن انفجار سلاح نووي واحد في إحدى المدن – في نيويورك أو موسكو أو طوكيو أو بكين أو لندن أو باريس – سيفتك بمئات الآلاف من الناس، وسيزعزع كثيرا أمننا واقتصاداتنا وأسلوب حياتنا ذاته. ومرة أخرى، تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في الحيلولة دون وقوع هذه الأزمة.

إن القرار التاريخي الذي اتخذناه للتو يجسد التزامنا المشترك بتحقيق هدف الوصول إلى عالم خال من الأسلحة

النووية، ويحقق اتفاق مجلس الأمن على إطار عمل واسع للحد من الأخطار النووية ونحن نعمل لبلوغ ذلك الهدف. ويجسد القرار الخطة التي أوجزتها في براغ ويستفيد من توافق الآراء على أن كل الدول لها الحق في الطاقة النووية السلمية، على أنه يقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية التحرك نحو نزع السلاح وعلى عاتق الدول غير الحائزة للأسلحة مسؤولية التخلي عن السعي للحصول عليها.

اليوم، أيد مجلس الأمن جهدا عالميا لتأمين جميع المواد النووية غير الحصينة في غضون أربع سنوات. وستستضيف الولايات المتحدة مؤتمر قمة في نيسان/أبريل المقبل لتحقيق ذلك الهدف ومساعدة جميع الدول على تحقيقه. وسيساعد هذا القرار أيضا في تعزيز المؤسسات ومبادرات مكافحة تهريب المواد المتعلقة بالانتشار وسرقتها وتمويلها. ويدعو القرار جميع الدول إلى تجميد أي أصول مالية يجري استخدامها لانتشار الأسلحة النووية وإلى وضع ضمانات أقوى للحد من احتمال تحويل برامج الأسلحة النووية السلمية إلى برنامج لصنع الأسلحة.

كما أن القرار الذي اتخذناه اليوم يؤدي إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أوضحنا أن لدى مجلس الأمن السلطة وتقع عليه مسؤولية التصدي لانتهاكات تلك المعاهدة. وأوضحنا أن مجلس الأمن لديه السلطة وتقع على عاتقه مسؤولية البت في انتهاكات المعاهدة والتصدي لها حسب الاقتضاء إذا كانت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ويتضمن ذلك الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن إيران وكوريا الشمالية. وأود أن أوضح أن الأمر لا يتعلق بالإشارة إلى دول معينة. وإنما يتعلق بالدفاع عن حقوق جميع الدول التي ترقى إلى مستوى مسؤولياتها. يجب أن يقف العالم متكاتفا. وعلينا أن نبين أن القانون الدولي ليس وعودا زائفة وأن المعاهدات سيتم إنفاذها.

والأشهر الـ ١٢ المقبلة ستكون حاسمة بشكل قاطع في تحديد ما إذا كان هذا القرار وجهودنا الشاملة لوقف انتشار الأسلحة النووية قد كللت بالنجاح. ويجب على كل الدول أن تقوم بدورها لإنجاح ذلك. وفي أمريكا، وعدت بأننا سنسعى لإبرام اتفاق جديد مع روسيا يجري بموجبه خفض كبير للرؤوس الحربية الاستراتيجية ومنصات الإطلاق. وسنمضي قدما في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح الباب لإجراء تخفيضات أكبر في ترسانتنا. وفي كانون الثاني/يناير، سندعو البلدان إلى بدء مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة. وخلال المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو سنعزز ذلك الاتفاق.

وليس لدينا أي أوهام حيال صعوبة تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. فنحن نعلم أن هناك الكثير من المشككين وأنه ستقع نكسات تثبت وجهة نظرهم، ولكن ستمر أيضا أيام مثل هذا اليوم الذي سيدفع بنا إلى الأمام ويقدم قصة مختلفة. قصة عالم يدرك أنه لا يوجد أي اختلاف أو انقسام يستحق أن ندمر كل ما بنيناه ونقضي على كل ما نحب. وهو اعتراف يمكن أن يجمع الناس من مختلف الجنسيات والإثنيات والأيديولوجيات معا. وفي بلدي، جمع بين زعماء ديمقراطيين وجمهوريين مثل جورج شولتز وبيل بيري وهنري كيسنجر وسام نان الذين يحضرون معنا هنا اليوم. لقد كان الرئيس الجمهوري رونالد ريغان، هو من أعلن بأوضح العبارات في إحدى المرات الهدف الذي نسعى الآن إلى تحقيقه: ”لا يمكن إحراز النصر في حرب نووية، ويجب ألا تُشن هذه الحرب أبدا“.

ومهما بدت العقبات كبيرة، يجب علينا ألا نتوقف أبدا عن بذل جهودنا الرامية إلى الحد من أسلحة الحرب. يجب علينا ألا نتوقف أبدا حتى نرى اليوم الذي تختفي فيه الأسلحة النووية من على وجه الأرض. تلك هي مهمتنا.

ويمكن أن يكون ذلك مصيرنا. وسنغادر هذه الجلسة بعزم متجدد على تحقيق ذلك الهدف المشترك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم خمس دقائق، حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تعمم نصوصها مكتوبة وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): هذه لحظة تاريخية - إنها لحظة تتيح بداية جديدة نحو مستقبل جديد. أرحب بحرارة بالرئيس أوباما. ونشيد بقيادته.

هذا أول اجتماع قمة لمجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ولطالما دعوت إلى اضطلاع مجلس الأمن بدور أقوى. وكان هذا عنصرا رئيسيا في خطة نزع السلاح النووي المؤلفة من خمس نقاط التي أعلنتها في تشرين الأول/أكتوبر العام الماضي.

إن الحاجة إلى العمل واضحة. فما زالت آلاف الأسلحة النووية في حالة استنفار قصوى. وتسعى مزيد من الدول للحصول على هذه الأسلحة وتحصل عليها. والتجارب النووية مستمرة. وكل يوم، نعيش في ظل خطر إمكانية سرقة أسلحة الدمار الشامل أو بيعها أو تسربها. وما دامت هذه الأسلحة موجودة، سيستمر خطر انتشارها واستخدامها على نحو يتسبب في كوارث، كما سيستمر خطر الإرهاب النووي.

والآن، قد يرفض البعض هدف نزع السلاح النووي باعتباره هدفا خياليا. ويقول المتشككون، ”أفيقوا من الأحلام وكونوا واقعيين“. وهم مخطئون. فنزع السلاح النووي هو الطريق المعقول الوحيد إلى عالم أكثر أمانا. والتخلص من الأسلحة ذاتها هو أكثر الأشياء فعالية للتخلص من خطر استخدامها. والاتحاد الروسي والولايات المتحدة قدوة بهذا الخصوص.

وأحث مجلس الأمن على الاستفادة من هذه اللحظة بأقصى درجة. وينبغي ألا يكون هذا حدثا لمرة واحدة. ويجب علينا أن نحافظ على الزخم.

أولا، يتعين علينا إيجاد وسائل جديدة لزيادة الشفافية والانفتاح بخصوص برامج أسلحة الدول المعترفة بحيازتها للأسلحة النووية. وأحث المجلس على بدء مشاورات بشأن هذه المسألة. والأمانة العامة مستعدة لأن تكون مستودعا بهذا الخصوص.

ثانيا، يجب علينا الاستفادة بأقصى درجة من آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح. وآمل، على سبيل المثال، أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده هذا العام، بما في ذلك إجراء مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمكن للمجلس، بدوره، تعزيز العضوية العالمية في المعاهدات الرئيسية والعمل على تحسين الامتثال لهذه المعاهدات وتقييم الحاجة إلى عقد اتفاقات جديدة، بما في ذلك اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. ويمكن للمجلس أيضا أن يؤكد مجددا وبقوة على الحاجة إلى بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ثالثا، يجب المضي في نزع السلاح وعدم الانتشار معا. وأشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية، هنا، على النظر في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز الأمن باعتباره وسيلة تؤدي إلى الإزالة التامة لهذه الأسلحة. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، وسائل للتحقق بفعالية من عملية نزع السلاح. وفي غضون ذلك، يجب علينا كفالة أن يكون لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما تحتاجه من الموارد والدعم لتنفيذ مسؤولياتها المتزايدة في مجال الضمانات.

إن المجتمع الدولي المنقسم على نفسه يفتقد الإرادة والرؤية والثقة للمضي منذ فترة طويلة للغاية. ونحن نحلم، معا، بعالم خال من الأسلحة النووية. ويجب علينا الآن العمل لتحقيق الحلم. وذلك يبدأ الآن.

أهنئ المجلس على عقد اجتماع القمة هذا. وأرحب باتخاذ قرار اليوم وأشيد مرة أخرى بقيادة الرئيس أوباما. وأتعهد بالاستمرار في تقديم الدعم وأتطلع إلى عقد اجتماعات مستقبلا بشأن هذه القضايا الحيوية هنا في هذا المجلس وخارجه، بما في ذلك مؤتمر عام ٢٠١٠ البالغ الأهمية للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ويضيف اجتماع القمة هذا صفحة جديدة حقا إلى تاريخ هذا المجلس. لنسطر الآن فصلا جديدا من السلام والأمن والسلامة للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد أوسكار أرياس سانشيز، رئيس جمهورية كوستاريكا.

الرئيس أرياس سانشيز (تكلم بالإسبانية): أنا ممتن لإتاحة الفرصة لي للإدلاء ببضع كلمات في مكان يرمز بقوة إلى النظام الدولي في العصر النووي. ومجلس الأمن هو نتاج مزيج من الغفوة والأمل وحصاد خوف مروع أدى إلى الإيمان بمصير سلمي للجنس البشري. ولقد تأسست هذه المؤسسة على وعد بأننا سنتمكن من النوم آمنين بعد أكثر الحروب بشاعة، وهو وعد تجسد في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على أن مجلس الأمن سيعزز ”إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح“.

ولم يتحقق ذلك الوعد حتى الآن. وبينما نحن نائمون، يكون الموت مستيقظا. والموت يراقبنا من المستودعات التي تخزن أكثر من ٢٣ ٠٠٠ رأس حربية نووية، كما لو كانت ٢٣ ٠٠٠ عين مفتوحة تنتظر لحظة طيش. والموت يحرضه ويحفزه من يتقنون صنع أسلحة الدمار الشامل بدلا من تدميرها ومن يخصصون سنويا عشرات البلايين من الدولارات للانتشار الرأسي. والموت يغازله الأصوليون والمصابون بجنون العظمة والمتطرفون والشعبويون الذين يحافظون على سلطتهم بقوة السلاح.

أشكر الرئيس أوباما على إتاحة الفرصة لمناقشة تخفيض الأسلحة النووية في العالم. وقد ذهبت مجموعة كبيرة من الحائزين على جائزة نوبل للسلام إلى ما هو أبعد من ذلك. فنحن نسعى منذ سنوات إلى حشد التأييد للقضاء التام على الأسلحة النووية لأننا نعتقد أنها تتعارض مع غريزة البقاء لدى جميع الكائنات. غير أنه لا يبدو معقولا أن نناقش نزع السلاح طالما أن الاتفاقات الموجودة لا تُحترم؛ وما دامت هناك بلدان تقاوم التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وما دام البعض يخفون البيانات ويخزنون المواد الانشطارية ويرفضون آليات التحقق الدولي، مستخدمين مركزهم السيادي درعا يختبئون خلفه؛ وما دامت التجارب النووية مستمرة؛ وما دام مجلس الأمن هذا يلتزم الصمت إزاء أسرار معروفة على نطاق واسع مثل الشبكة السرية لنشر الإمدادات النووية، التي يقودها عبد القدير خان من باكستان وهو بمأمن من العقاب في استهزاء صريح بالمنطق الذي يرتكز عليه القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ويبدو من غير المعقول أن نتكلم عن عالم أكثر أمانا ما دام انتشار أنواع الأسلحة الأخرى ما زال يحتل المرتبة الثانية الدائمة في جدول أعمالنا الدولي. ويفشل هذا المجلس في مهمته التاريخية في كل يوم يغض فيه الطرف عن سباق التسلح الجامح. فالعالم ينفق ٣,٥ بلايين دولار يوميا على الأسلحة والجنود. ويجري سنويا بيع أسلحة تقليدية بقيمة

تزيد على ٤٢ بليون دولار إلى الدول النامية حيث تعجز الديمقراطيات الضعيفة أو المنعدمة عن تلبية الاحتياجات الأكثر أساسية لشعوبها. وحتى في أمريكا اللاتينية، التي لم تنعم بهذا القدر من السلام والديمقراطية من قبل مطلقا، خُصص ما يقرب من ٦٠ بليون دولار هذا العام للإنفاق العسكري، وذلك في منطقة لا يتجاوز متوسط سنوات الدراسة لسكانها سبع سنوات ويعيش أكثر من ٢٠٠ مليون من سكانها في فقر.

ولذلك، أطلب أن نوافق على المعاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة التي قدمتها حكومة بلدي إلى هذه المنظمة. وإذا كان يحق لنا أن نشعر بالقلق إزاء احتمال حصول شبكات إرهابية على سلاح نووي، فإنه يحق لنا أيضا أن نقلق إزاء البنادق والقنابل اليدوية والمدافع الرشاشة التي تجد طريقها إلى أيدي هذه الشبكات. ومن قال إن قتل الآلاف بضربة واحدة أفدح من قتل الآلاف كل يوم؟

وقبل ٢٠ سنة، زرت الأمم المتحدة خلال فترة رئاستي الأولى. وفي تلك الأيام، كنا نتكلم عن إنشاء عالم بدون رؤوس حربية، عالم سنقوم فيه، أخيرا، بتحديد الأسلحة التي أججت الحروب بين الأشقاء. وها أنا أعود من جديد كأسطورة رِيب فان وينكل للعصر الحديث لأجد أن كل شيء قد تغير ما عدا ذلك. فالسلام لا يزال بعيد المنال كما كان. ولا تزال الأسلحة النووية والتقليدية موجودة على الرغم من كل ما قطعناه من وعود. ومن واجبنا أن نكفل أننا لن نستيقظ بعد ٢٠ سنة من الآن على أوجه الإرهاب ذاتها التي نعاني منها اليوم.

ولا يخفى عليَّ أن أكبر بائعي الأسلحة في العالم ممثلون هنا. غير أنني اليوم لا أخاطب صانعي الأسلحة، وإنما أخاطب قادة الإنسانية، الذين يتحملون المسؤولية عن تغليب كفة المبادئ على الاعتبارات النفعية، والوفاء بالوعد المتمثل في بناء مستقبل يمكن فيه – أخيرا – أن ننام باطمئنان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد ستيبيان ميسيتش، رئيس جمهورية كرواتيا.

الرئيس ميسيتش (كرواتيا) (تكلم بالكرواتية؛ قدم الوفد النص الإنكليزي): إنه لشرف عظيم لي أن أعرب، باسم جمهورية كرواتيا، عن آرائنا بشأن المسألة التي أدرجت في جدول أعمال جلسة اليوم.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالولايات المتحدة وبكم شخصيا، الرئيس أوباما، على اتخاذ المبادرة لإجراء مناقشة في مجلس الأمن بشأن المسألة الحساسة للغاية المتمثلة في عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإذا مكنتنا هذه الجلسة من قطع مجرد خطوة واحدة إلى الأمام على درب إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية – عالم جعلتم منه، أنتم السيد الرئيس أوباما، بصورة بعيدة الرؤية، الهدف الذي ينبغي أن نصبو إلى بلوغه – فإننا سنكون قد نجحنا. وأشدد على أنه لو اقتربنا بمجرد خطوة واحدة من تحقيق هذا الهدف، فإننا سنكون قد نجحنا فعلا، لأن الطريق صوب إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية ليس سهلا، بل لن يكون سهلا أو بسيطا أو قصيرا. غير أن هذا الأمر لا يعني أننا سنستسلم أو نسمح لليأس بأن يتحكم في أفكارنا وأفعالنا – بل على العكس من ذلك تماما.

لقد واجه العالم الأسلحة النووية قبل ٥٤ سنة. والآثار الفظيعة لاستخدامها فرضت علينا أن نبدأ بصورة فورية تقريبا بالتفكير بشأن كيفية الحد من انتشارها، وهو ما شكل أيضا هدف مجموعة من المعاهدات الدولية. غير أننا اليوم، وعلى الرغم من كل تلك الجهود، نعيش في عالم توجد فيه نحو ١٠ من القوى النووية، معترف أو غير معترف بها. وأتعمد استخدام مصطلح ''قوى''، لأن حيازة قنبلة

نووية واحدة تجعل من البلد الذي يحوزها قوة، إذا ما أخذنا في الحسبان عواقب استخدامها المحتمل – ناهيك عن أن العالم المعاصر يتحمل عبء مواجهة شر الإرهاب الدولي، أو ما سيقع إذا تمكنت إحدى الجماعات الإرهابية من الحصول على الأسلحة النووية.

وما ينبغي أن نفعله هنا اليوم، في رأي بلدي، هو تعزيز دور الأمم المتحدة، بدون أن تكون لديها أدنى نية في أن تحل محل أي هيئة أو محفل يتناول عدم الانتشار، ونؤكد، بالإجماع وعلى نحو مشترك، مع مراعاة الوثائق السابقة لمجلس الأمن والجمعية العامة، على الأهداف التالية: من جهة، ضرورة بذل جهود جبارة لتحقيق منع انتشار الأسلحة النووية، أولا، ويتلوه نزع السلاح النووي. ومن جهة أخرى، وفي الوقت ذاته، وجوب كفالة حق كل بلد من البلدان في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية – مع اتخاذ تدابير أكثر صرامة للرقابة الدولية المقبولة على الصعيد العالمي، عند الاقتضاء.

ولكي أكون أكثر وضوحا: يتعين علينا أن نعمل معا لتأكيد أو وضع مبادئ ستساعدنا على المضي قدما صوب إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية بدون أن نضطر إلى الخوض في مناقشة هذه المسألة بعينها أو تلك.

وهناك أيضا أمور أخرى يتعين أن نقوم بها. أولا، يجب أن نؤيد بدون أي تحفظ إقامة نظام تعاقدي متعدد الأطراف بشأن تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ويتضمن التنفيذ الصارم للالتزامات التعاقدية وتعزيز التحقق منها. ثانيا، يجب أن نناشد جميع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية أن تسهم في الأنشطة الرامية إلى منع إساءة استخدام المعاهدات القائمة وزيادة جهود مكافحة الانتشار وموارده.

وهناك تاريخ طويل للجهود التي ركزت أولا على الحد من الأسلحة النووية ثم تقليصها وأخيرا نزع السلاح. غير أنها اكتسبت زخما جديدا وقويا بعد إعلان رئيس الولايات المتحدة أن هدفه النهائي هو إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ونتيجة لذلك الإعلان، فإن مهمتنا اليوم هي توجيه رسالة إلى العالم، الذي أذن لنا باتخاذ إجراء هنا، مفادها أن هناك إرادة سياسية للسعي إلى اعتماد سياسة توفر الأمن لجميع البلدان بدون وجود الأسلحة النووية.

ولذلك، سنستجيب أيضا للجهود المبذولة منذ وقت طويل من جانب المشاركين في حملة إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ومن ضمنهم أدرج الأمين العام، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقادة السياسيين الحاليين والسابقين، والبرلمانيين، والعلماء، والنقابات، والطلبة.

وهدفنا هو تحقيق السلام والأمن. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف في ظل وجود التهديد المتمثل في الأسلحة النووية. وتشكل عقود الحرب الباردة – التي كنا ننعم فيها على نحو لا يمكن إنكاره، وبفضل توازن الرعب، بالسلام العالمي، ولكن ليس بالأمن – أفضل دليل على أن الأمر كذلك.

وجمهورية كرواتيا على استعداد للإسهام إلى أقصى حد في الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. وباعتباري من أبناء الجيل الذي عاش الحرب العالمية الثانية، وإذ أتذكر جميع الحروب والأزمات المحلية اللاحقة التي هددت السلام العالمي، لا يسعني سوى أن أضيف أننا مدينون بالقيام بهذا الأمر للأجيال التي ستأتي بعدنا. فَلْنترك لها عندما نغادر هذا الكون عالما أفضل – عالما خاليا من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد ديمتري أناتولييفتش مدفيدف، رئيس الاتحاد الروسي.

الـرئيس مدفيـدف (الاتحـاد الروسـي) (تكلـم بالروسية): أتوقع أن الجلسة الحالية لمجلس الأمن، المنعقدة بمبادرة من رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، ستساعد على تناول العديد من المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي، أولا وقبل كل شيء، في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

وأعتقد أنه قد أصبح من البديهي للجميع أن المسائل المتعلقة بالأمن غير قابلة للتجزئة وتتسم بطابع عالمي. فالأمن لا يتأثر بحالات الصراع في مناطق محددة من العالم فحسب، بل يتأثر أيضا بعدم الاستقرار في فرادى البلدان. وإذا أردنا للجهود الجماعية للمجتمع الدولي أن تستند إلى توقعات موضوعية وأن تكون فعالة، يجب أن نتعلم من بعضنا البعض بصورة أكبر، وأن نناقش بصراحة المشاكل المتراكمة، ونحللها على نحو شامل، وأن نصوغ قرارات مدروسة جيدا.

وذلك بالتحديد هو دور قرار مجلس الأمن الذي اتخذناه للتو. فالتدابير التي يتضمنها تشكل برنامج عمل واقعيا للمجتمع الدولي بغية الاستجابة بفعالية للتهديدات المشتركة في المجال النووي.

وما انفكت روسيا تشكل شريكا يمكن الوثوق به والاعتماد عليه في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وقد قامت روسيا والولايات المتحدة بعمليات تقليص غير مسبوقة للترسانات النووية الاستراتيجية في إطار معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وبقيامنا بذلك، أكدنا مرارا وتكرارا على استعدادنا للمضي قدما صوب تقليص عدد ناقلات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بأكثر من ثلاثة أضعاف. وقد طرحت اقتراحاتنا على طاولة المفاوضات التي نجريها مع الولايات المتحدة، ونحن على استعداد، حسبما تم الاتفاق عليه مع الرئيس، لمواصلة العمل بغية مواجهة التحديات المتعلقة بانتشار القذائف. ونأمل أن تنضم إلينا جميع الأطراف المهتمة في هذا المسعى.

وتشكل جلسة اليوم بداية مرحلة عمل جدي وواسع النطاق – أنا على يقين بأنه عمل سيحسن الحالة في العالم بشكل كبير. وأشير بذلك إلى مؤتمر القمة بشأن الأمن النووي ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي المقرر عقدهما العام المقبل، إلى جانب التوقيع على معاهدة روسية – أمريكية جديدة وملزمة قانونا لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونحن نبذل قصارى جهدنا لتوقيعها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

إن هدفنا المشترك الرئيسي هو حل العقد الصعبة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وبطبيعة الحال، هذا أمر معقد حيث أن مستوى عدم الثقة بين الدول ما زال عاليا، ورغم ذلك لا بد من القيام به.

وأود أن أشدد على أن سرعة تغير الحالة في مجال عدم الانتشار أبطأ مما نود، ولا تزال التهديدات القديمة التقليدية قائمة وتظهر أخرى جديدة. وأحد أخطر التهديدات، التي أشار إليها للتو بعض رؤساء الدول، هو وقوع مكونات نووية في أيدي الإرهابيين. وأعتقد أن كل الحاضرين سيتفقون في الرأي على أن نظام الدعم الحالي يحتاج إلى تحديث. ويجب أن ننظر معا في كيفية جعله أكثر حداثة وأكثر فعالية.

ولا بد من إيلاء قضية الطاقة النووية السلمية اهتماما جادا. وتبشر محطات الطاقة النووية الجديدة دون شك بوعود كبيرة لحل الكثير من المشاكل، خاصة مشاكل البلدان النامية، وحفز النمو الاقتصادي لمناطق كاملة ورفع مستويات المعيشة لملايين الناس على كوكب الأرض. لكن، الدول التي تنفذ هذه البرامج يجب أن تلتزم التزاما صارما باتفاقات عدم الانتشار، وأشدد بصفة خاصة على ذلك هنا في مجلس الأمن.

وما هي، في رأينا، أولويات التعاون الدولي في هذا الميدان المهم؟ هناك بضع أولويات.

أولا، من المهم أن نحسن ونحدث ونعزز النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ولا تزال الآليات الدولية المجربة والمختبرة - وبصفة خاصة، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - تضطلع بدور محوري في هذا الميدان. ولا بد من أن نعزز ونعمم نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانيا، لا بد أن نشجع البلدان الرائدة على توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها بأسرع ما يمكن بغية كفالة دخولها حيز النفاذ. ذلك أمر بالغ الأهمية.

ثالثا، ينبغي أن نستخدم بشكل أكثر فعالية آليات عدم الانتشار الجديدة: وفي مقدمتها، قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي شاركت روسيا والولايات المتحدة في تقديمه، والمعني بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

من البديهي أن حل الكثير من المشاكل الآنفة الذكر بشكل فعال يتوقف على المشاركة الجادة والبناءة لكل الأطراف. نحن نتوقع أن تدعم كل القوى النووية الجهود الروسية الأمريكية في هذا الميدان. كما يتعين أن تحترم الدول غير النووية التزاماتها في هذا الميدان، وهو ما سيساعد في تهيئة مناخ موات لعدم الانتشار الحقيقي.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أن روسيا مستعدة لمواصلة العمل بنشاط من أجل السلام على كوكب الأرض ومن أجل مستقبل الحضارة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد فيليبي كالديرون هنوخوسا، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية.

الرئيس كالديرون هنوخوسا (تكلم بالإسبانية): ترحب المكسيك ترحيبا حارا بعقد الولايات المتحدة لهذه الجلسة الخاصة جدا لمجلس الأمن حول نزع السلاح النووي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن المكسيك مقتنعة بأن السلام والأمن العالميين لا يمكن أن يقاما على تكديس الترسانات النووية. ومن المشجع جدا أن الولايات المتحدة وروسيا، كما سمعنا، تتفاوضان على معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية، وذلك لأن الولايات المتحدة وروسيا تسيطران على نحو ٩٠ في المائة من حوالي ٢٥ ألف من الرؤوس الحربية النووية الموجودة. نحن نرى أن الهدف النهائي ينبغي أن يكون القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

ويرحب بلدي أيضا بقرار الولايات المتحدة استئناف العملية التشريعية من أجل التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لأن ذلك القرار والاستعداد لاستعراض نماذج الردع التي اقترحت في السنوات الأخيرة مثال ينبغي أن يحفز بلدانا أخرى على أن تحذو نفس الحذو. كما نقدر قرار إعادة النظر في مشاريع لا تولد سوى الخوف والشك في النفوس البشرية.

ونحن لا نستطيع أن نقبل إصابة المفاوضات المتعددة الأطراف لمؤتمر نزع السلاح بالشلل. لقد حان وقت العمل. إن القرار الذي جرى التفاوض بشأنه في الأيام الأخيرة واعتمد في هذه الجلسة يتعين أن يكون أول خطوة في حركة جديدة مواتية لنزع السلاح.

لقد طور عدد متنام من الدول أسلحة نووية أو هي لديها القدرة على إنتاجها، في تجاهل لرغبات البشرية ومن بينها تلك البلدان التي أقامت مناطق خالية من الأسلحة النووية، كتلك التي في أمريكا اللاتينية والكاريبي. لقد ضعف أمن كوكب الأرض برمته إلى حد أن عدد مالكي هذه الأسلحة يتزايد.

إن المكسيك تؤيد حق كل دولة في أن تستفيد من الطاقة النووية للاستخدام السلمي تحت الإشراف الكامل للكيانات الدولية ذات الصلة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الممثلة هنا اليوم. وفي ظل النفاد التدريجي للوقود الأحفوري وتأثيره على الاحترار العالمي، تمثل الطاقة النووية فرصة للتنمية المستدامة. لكن الاستخدام السلمي فقط للطاقة النووية هو الذي يمكن أن يمنحنا الأمل في أن يتخلى أولئك الذين يطمعون في الأسلحة النووية عن نواياهم لامتلاكها واستخدامها.

وهناك خطر احتمال حصول جماعات إرهابية على المعدات والتكنولوجيا لإنتاج جهاز نووي. وإذا كان لنا أن نتفادى ذلك، فمن الأهمية بمكان أن تمتثل كل الدول للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). لقد اتخذت المكسيك، بغية إظهار التزامها، خطوات للانضمام إلى بعض الأنظمة الدولية لمراقبة الصادرات، بدءا بمجموعة الموردين النوويين. وينبغي أن تعزز الدول جهودها من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار بدون التوقف عن تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ورغم أن نزع السلاح النووي هو محور هذه الجلسة لمجلس الأمن، تود المكسيك أيضا أن تسترعي الانتباه إلى انتشار الأسلحة التقليدية. ففي كل يوم، يتسبب الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حوالي ألف وفاة و ٣ آلاف إصابة في أنحاء العالم. وتهيب المكسيك بأعضاء مجلس الأمن السعي من أجل إيجاد سبل للحد من هذه التجارة غير المشروعة بدون المساس بحق كل دولة في شراء الأسلحة اللازمة لدفاعها المشروع عن مواطنيها وحمايتهم. ويعتبر بلدي المفاوضات الجارية في إطار الأمم المتحدة باتجاه إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة مسألة بالغة الإلحاح.

لقد منح المواطن المكسيكي الفونسو غارسيا روبليس جائزة نوبل للسلام عن عمله كمهندس معماري وداعية لأول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم – أمريكا اللاتينية والكاريبي – من خلال معاهدة تلاتيلولكو. لقد ارتأى أن من حق أطفالنا المطالبة بأن يترك أباؤهم لهم عالما خاليا من التهديدات النووية. وبعد ٦٤ عاما، لا يسعنا أن نلقي على الجيل القادم بعبء تلك المسؤولية. لقد حان وقت المضي إلى الأمام ليس فقط باتجاه عدم الانتشار ولكن باتجاه نزع عام وكامل للأسلحة النووية. وما من طريق آخر، ذلك هو الطريق الذي يجب أن نسلكه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد هاينز فيشر، الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا.

الرئيس فيشر (تكلم بالإنكليزية): اليوم، يعلن مجلس الأمن التزامه بعالم خال من الأسلحة النووية. وعلى مر أكثر من نصف قرن، سعى المواطنون المهتمون والقادة السياسيون في أنحاء العالم من أجل تحقيق هذا الهدف. لقد بذل المجتمع الدولي الجهود لاحتواء التهديد، لكن كثيرين تكيفوا معه، إلى حد قبول الشبح النووي تقريبا باعتباره جزءا من الحياة. لكن أي رضا من هذا النوع لا يستند إلى أساس سليم، لقد وصلنا إلى مفترق طرق. يمكننا أن نواصل طريقنا ونأمل ألا يحدث شيء، أو يمكننا السعي وراء تغيير حقيقي. وسوف يقيم المؤرخون في المستقبل ما إذا كان اليوم نقطة تحول. وهذا لن يتوقف على الكلمات المنطوقة، بل على الأفعال التي تليها.

في شهر أيار/مايو ٢٠١٠ سوف يلتئم المجتمع الدولي في نيويورك في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسوف يتعين علينا الموافقة على التدابير التي تمكن من تحقيق النجاح نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وبالنسبة للنمسا فإن النقاط التالية على جانب عظيم من الأهمية.

أولا، إن احتمال إقامة عالم من دون أسلحة نووية يجب أن يصبح هدفا تتقاسمه جميع الدول. وتؤيد النمسا فكرة إبرام اتفاقية خاصة بالأسلحة النووية تقترن بآلية تحقق متقدمة. وفي الوقت نفسه تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جوهر نزع السلاح النووي العالمي ونظام عدم الانتشار. وليتسنى تحقيق وظائف المعاهدة بفعالية لا بد من تعزيزها ومن أن تصبح مؤسسية ولا بد من أن تصبح عالمية.

ثانيا، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تخفض من ترساناها. وكما تعرفون يا سيادة الرئيس، فلقد قيل في براغ ''يجب أن تعني الكلمات بعض الشيء''. والكلمات المتجسدة في المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار النووي يجب أن تؤخذ على محمل الجد. ولا تزال هناك تطورات إيجابية فعلا، ولكن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بمزيد من العمل.

ثالثا، علينا استنباط عملية تكفل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ومن الجدير ذكره أن النمسا وكوستاريكا بوصفهما الرئيسين المشاركين للمؤتمر المعقود بموجب المادة ١٤ من المعاهدة، عملتا بكد لتعزيز إنفاذها طيلة السنتين الماضيتين. غير أن ذلك لن يكون ممكنا إلا بالالتزام السياسي من جانب الدول التي لا يزال يتعين عليها التصديق على المعاهدة.

رابعا، علينا تمكين مؤتمر نزع السلاح في جنيف من بدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والنمسا بوصفها الرئيس الحالي للمؤتمر ستبذل كل جهد لتعزيز هذا الهدف. ولكن لتحقيق أي تقدم يجب الحصول على دعم جميع الأعضاء.

خامسا، لا بد من تحسين قدراتنا على منع المواد النووية من الانتشار إلى الدول والجهات الفاعلة من غير الدول. ومن هنا، يحتاج قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى تنفيذ أفضل. وترحب النمسا باستعراضه الشامل في الأسبوع المقبل. والأهم من ذلك كله، علينا تحسين قدرات الرصد والتحقق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكفالة رقابة صارمة على تصدير المواد والتكنولوجيات الدقيقة. وبالنظر إلى وجود المدير العام البرادعي هنا اليوم، أود أن أشكره بحرارة وبصراحة على عمله الرائع بوصفه رئيسا للوكالة على مر السنوات الاثنتي عشرة الماضية في فيينا.

سادسا، وأخيرا، علينا أن نعزز من الائتمان والثقة. فإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية يسهم بدرجة كبيرة في استدامة الاستقرار. فمناطق مثل الشرق الأوسط ستستفيد من هذا النظام .

ومن الحيوي كفالة أن تعمل آليات الرقابة على الأسلحة بطريقة منصفة وشفافة. واقتراح النمسا باتباع النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد يساعد على تحاشي أزمة ثقة كتلك البرامج المتعلقة بإيران وكوريا الشمالية. ومن قبيل التوضيح، أود أن أشدد على أن الفقرة ١١ من هذا القرار التي تشير إلى أن هذين البلدين قررا استخدام الطاقة النووية لأغراض الطاقة السلمية ولكن هذا ليس ما نفهمه في النمسا.

إن النمسا تشعر بالارتياح جدا إذ أن هذا القرار الذي اتخذناه من فورنا يمثل نصا قويا ومساهمة إيجابية في عملية نزع السلاح الجارية. ولكن القرارات لا تكفي. فكل دولة عليها أن تقبل المسؤولية والمشاركة النشطة. وأعاهدكم بتأييد النمسا. وبوسعكم أيضا التعويل على الاتحاد الأوروبي بفضل موقفه المعروف جيدا إزاء هذه المسائل والتزامه الشديد بتعزيز النظام المتعدد الأطراف. ويمكننا الاعتماد على المجتمع المدني الذي ما برح لسنوات المحرك وراء جهود نزع السلاح.

لقد حددنا اليوم ثلاثة أهداف للمستقبل. ونحتاج حاليا إلى الطاقة والالتزام والمثابرة للمضي قدما. وما لمسته من تأييد من لدن رؤساء الدول والحكومات المتواجدين على هذه الطاولة اليوم يجعلني أشعر بالثقة بأننا بالعمل معا سنتمكن من بلوغ أهدافنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر فخامة الرئيس فيشر على بيانه. أعطي الكلمة الآن لرئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، فخامة السيد نغوين منه تريت.

الرئيس منه تريت (تكلم بالإنكليزية): ترحب فييت نام بالمبادرة التي أخذ زمامها الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة التي تترأس مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بالدعوة إلى عقد هذه القمة لمجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

شهد القرن العشرون مولد الأسلحة النووية وتدميرها المميت. وقد شهد هذا العصر أيضا سباقا شاملا للأسلحة النووية، وهو سباق لم يزد فحسب من حدة التوتر في الحياة الدولية وهدر موارد هائلة كان يمكن بخلاف ذلك أن تستخدم لأغراض التنمية، بل أيضا شكل تهديدا غير مسبوق بالإبادة للعالم بأسره.

وقد شهد القرن العشرون أيضا تحركا عالميا بمشاركة واسعة من الحكومات والمنظمات والأفراد يطالب بإزالة الأسلحة النووية ومعارضة الحرب النووية للحفاظ على السلم. لقد اخترع الإنسان الأسلحة النووية، وهي حقا منذ مولدها ما انفكت تمثل تهديدا للجنس البشري نفسه ومن هنا فإنها مرفوضة بقوة.

ومع ذلك، لا يزال هناك مخزون نووي قادر على تدمير العالم برمته مرات عديدة. وحالة انتشار الأسلحة النووية تمر بتطورات جديدة ومعقدة. إذ أن خطر وقوع الأسلحة النووية في أيدي المجموعات الإرهابية آخذ في التزايد. وعلى مر العقد الماضي زادت النفقات العسكرية العالمية بنسبة ٤٥ في المائة، بينما تزيد النفقات على التسلح النووي أضعافا مضاعفة عن النفقات المخصصة للأهداف الإنمائية للألفية والتي وضعت، في جملة أمور، لمنع المجاعة والتخفيف من حدتها والحيلولة دون تردي البيئة والتغير الضار للمناخ والأوبئة التي تؤثر في حياة بلايين البشر.

تؤيد فييت نام جميع مبادرات ومقترحات المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح الحقيقي، بما فيها تلك الواردة في ورقة الموقف الصادرة عن حركة عدم الانحياز والتي وزعت في هذه القمة، ومقترح الأمين العام بان كي - مون الذي يرتكز على خمس نقاط . أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد على ما يلي:

أولا، إن منع الحرب النووية ونزع السلاح النووي يفضيان إلى القضاء التام على الأسلحة النووية الذي ما انفك مطمحا صادقا ومطلبا ملحا للبشرية. والدول الحائزة للأسلحة النووية والتحالفات العسكرية والبلدان ذات القدرات العسكرية الكبيرة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ذلك. وتتشاطر فييت نام مع المجتمع الدولي الرغبة في الخطط الثنائية والمتعددة الأطراف والانفرادية من أجل تخفيضات إجراء كبيرة ومبكرة في المخزونات النووية وضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونناشد البدء المبكر بالمفاوضات بشأن إبرام اتفاق دولي بشأن نزع السلاح النووي، وعلى الدول الحائزة لأكبر الترسانات أن تأخذ دورا قياديا في نزع السلاح النووي لأن تلك مهمة عاجلة لضمان سلم العالم.

ثانيا، لا بد من تحسين فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك تعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فهذه الوكالة منوط بها منع خطر انتشار

الأسلحة النووية وضمان السلامة والأمن النوويين وكذلك الحياد والمساواة بين جميع الدول وفقا للقانون الدولي. وتجسد اتفاقات المناطق الخالية من الأسلحة النووية رغبة الدول وحقها في تقليص خطر الحرب النووية وتسهم في منع انتشار الأسلحة النووية. وبهذه المناسبة تهيب فييت نام بالدول تأييد البروتوكول المكمل لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب – شرق آسيا الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٧.

ثالثا، ينبغي لتعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أن يشكل ركيزة قوية لنظام عدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، تقترح فييت نام عقد مؤتمر دولي معني باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية لتبادل الآراء بشأن مسائل من قبيل التنسيق الدولي والتدابير الكفيلة بدعم السياسات والعلوم والتكنولوجيا والأنظمة الرامية إلى السلامة والأمن النوويين.

إن فييت نام تنتهج سياسة ثابتة نحو معارضة الحرب وتعزيز نزع السلاح من أجل الحفاظ على السلم. وهذه السياسة تجسد الرغبة الصادقة لشعب فييت نام في ذلك، فقد ضمر السلام على الدوام ولكنه تكبد خسائر كبيرة جراء الحروب، ولذلك فإنه يتوق إلى السلم، ليس لنفسه فحسب، بل أيضا للبشرية جمعاء. إن فييت نام طرف في جميع المعاهدات الدولية الخاصة بحظر أسلحة الدمار الشامل وهي موضع تقدير كبير لتنفيذها الجاد لالتزاماتها، بما في ذلك تلك التي تعهدت بها بموجب قرارات مجلس الأمن.

إن البشرية، التي اخترعت الأسلحة النووية، يجب أن تتحمل المسؤولية عن إزالتها، حتى يمكننا أن نعيش في عالم يسوده السلام. وتتعهد فييت نام بأن تساهم بأقصى ما تستطيع في جهودنا المشتركة من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا.

الرئيس موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): لن أتلو البيان الذي أعددته، لأنني بذلك سوف أكرر ما قاله الزعماء الآخرون. وبدلا من ذلك، سوف أدلي بأربع نقاط.

أولا، أشكر الرئيس أوباما على عقده هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن لمناقشة هذا الموضوع الهام للغاية.

ثانيا، من الواضح أن امتلاك الأسلحة النووية هو السبب الرئيسي وراء رغبة البلدان الأخرى في حيازة تلك الأسلحة. ومن غير المنطقي أن نقول إنه ينبغي أن تمتلك قلة منا الأسلحة النووية ولا ينبغي أن يمتلكها الآخرون. ولذلك مما يثلج صدري كثيرا أن أعلم أن بعض تلك البلدان التي تمتلك أسلحة نووية تعلن أنها تهدف إلى التخلص منها جميعا.

إن الفعل يؤدي إلى رد فعل، ورد الفعل يؤدي إلى رد فعل مضاد. لذلك من الضروري أن ننظر إلى التاريخ لكي نعرف كيف بدأ كل هذا. لقد أرادت ألمانيا أن تمتلك الأسلحة النووية من أجل فرض سيطرتها على العالم بواسطة تلك الأسلحة. غير أن الولايات المتحدة هزمت ألمانيا وامتلكت تلك الأسلحة قبلها، ثم استخدمتها فيما بعد. وبعد ذلك كان على الاتحاد السوفياتي أن يحصل على الأسلحة النووية من أجل مواجهة الولايات المتحدة؛ ثم تعين على الصين أن تحصل على هذه الأسلحة، وهلم جرا. وهكذا، فإننا نستطيع أن نرى أن السبب الرئيسي وراء الانتشار النووي هو في الواقع حيازة تلك الأسلحة.

ثالثا، تقوم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على ثلاثة مبادئ أعتقد أنها جيدة للغاية، وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

أخيرا، أود أن أبلغ مجلس الأمن بأن أفريقيا لا ترغب في الأسلحة النووية، ولكنها ترغب في الطاقة النووية. والسبب وراء اهتمامنا بالطاقة النووية يرجع إلى أن لجميع الأنهار الموجودة في أفريقيا طاقة كهرمائية إجمالية محتملة تقدر بحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ ميغاواط. وفي أفريقيا، نتوقع أن يصل عدد السكان إلى ١,٣ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠. والولايات المتحدة، التي يبلغ عدد سكانها ٣٠٠ مليون نسمة فقط – تستهلك حاليا مليون ميغاواط، في الوقت الذي تبلغ فيه الطاقة المحتملة لجميع الأنهار في أفريقيا ٣٠٠ ٠٠٠ ميغاواط فحسب. وحتى إذا تم تطوير جميع المواقع الموجودة على الأنهار الأفريقية، لن تتوفر لدينا طاقة كهربائية كافية لإعاشة سكاننا، إلا إذا تم، بطبيعة الحال، القيام علميا بإثبات أن الأفارقة لا يحتاجون إلى الكهرباء. ومع ذلك، فإنه إذا لم يتوصل المرء إلى هذه النتيجة السخيفة، فإنه من الواضح أن على أفريقيا أن تستخدم جميع مصادر الطاقة المتاحة، بما فيها الطاقة النووية.

يتكلم البعض عن الطاقة الشمسية، ولكن كيلوواط ساعة من الطاقة الشمسية يُكلّف الآن حوالي ٤٠ سنتا من سنتات الولايات المتحدة، بينما يكلف كيلوواط ساعة من الطاقة النووية أو الكهرمائية ما يقرب من خمسة إلى ستة سنتات. ولذلك، فإن للطاقة النووية أهمية كبيرة بالنسبة إلى أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد هو جينتاو، رئيس جمهورية الصين.

الرئيس جينتاو (تكلم بالصينية): تتميز البيئة الأمنية الدولية الحالية بالتعقيد وعدم الاستقرار. ولا يزال الانتشار النووي يمثل مسألة ملحة كما لا يزال نزع السلاح النووي يشكل مهمة طويلة وشاقة.

ولإيجاد عالم أكثر أمنا للجميع، يجب أن نزيل، أولا وقبل كل شيء، خطر اندلاع حرب نووية. وأود أن أقترح، في هذا السياق، أن نبذل جهودا في المجالات الخمسة التالية.

أولا، يجب أن نحافظ على وجود توازن واستقرار استراتيجيين عالميين، وأن نتقدم بقوة صوب تحقيق نزع السلاح النووي. وينبغي أن تقوم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بحسن نية، بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تتعهد علانية ألا تسعى لحيازة الأسلحة النووية بصورة دائمة. وينبغي أن تواصل الدول ذات الترسانات النووية الأكبر الاضطلاع بالدور الريادي في إجراء تخفيض حاد وكبير في مخزوناتها من الأسلحة النووية.

ينبغي أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ في وقت مبكر، كما ينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أسرع وقت ممكن. وعندما تكون الظروف مواتية، ينبغي أن تشارك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. ولتحقيق الهدف الأقصى لنزع السلاح النووي الكامل والدقيق، ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي، في الوقت المناسب، بوضع خطة طويلة الأجل قابلة للتطبيق تتكون من إجراءات مرحلية، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينبذ سياسة الردع النووي التي تقوم على أساس البدء باستخدام الأسلحة النووية، وأن يتخذ خطوات موثوقا بها لتخفيض التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بشكل ثابت ودون شروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول

غير الحائزة للأسلحة النووية أو ضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأن تبرم صكا دوليا ملزما قانونا في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض بخصوص معاهدة بشأن عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وإبرام تلك المعاهدة.

ثالثا، ينبغي أن نوطّد نظام عدم الانتشار النووي الدولي، وأن نمنع انتشار الأسلحة النووية. كما ينبغي أن تنضم جميع البلدان إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تبذل جهودا حقيقية في دعم وتعزيز سلطة تلك المعاهدة وفعاليتها. وينبغي تعزيز مهام الضمانات التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ينبغي أن تمتثل جميع البلدان بشكل صارم لالتزامات عدم الانتشار، وأن تمتنع عن اللجوء إلى المعايير المزدوجة، وأن تحكم وتحسّن رقابتها على الصادرات لمنع الانتشار.

رابعا، يجب احترام حق جميع البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية احتراما كاملا، وكذلك التعاون الدولي الفعال في ذلك الصدد. وينبغي أن تساعد البلدان المتقدمة النمو بنشاط البلدان النامية على تطوير واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي أن تزيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الجهود التي تبذلها لتعزيز التعاون والمساعدة التقنيين في مجال الطاقة النووية والسلامة والأمن النوويين والتطبيقات التكنولوجية النووية.

خامسا، ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير قوية لتعزيز الأمن النووي وتخفيض المخاطر النووية. كما ينبغي أن تعمل البلدان مع مراعاة الاحترام الصارم لجميع الصكوك القانونية الدولية التي تحكم الأمن النووي، وأن تتخذ خطوات موثوقا بها لضمان أمن مرافقها وموادها النووية، وأن تعمل بفعالية على منع تحويل المواد النووية. وعلى المجتمع الدولي تعزيز التعاون ومكافحة الإرهاب النووي عبر الجهود المتضافرة.

وقد دعت الصين باستمرار إلى الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد رسميا على أن الصين ملتزمة التزاما راسخا باستراتيجية نووية قائمة على الدفاع عن النفس. وقد اعتمدنا دائما سياسة عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، وقطعنا التزاما لا يتزعزع بأننا، وعلى نحو غير مشروط، لن نستخدم الأسلحة النووية أو نهدد باستخدامها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أو ضد أي مناطق خالية من الأسلحة النووية. والصين لا تشارك بأي شكل من أشكال سباق التسلح. وسنستمر في إبقاء قدراتنا النوية على الحد الأدنى اللازم للأمن القومي وفي بذل الجهود لتعزيز العملية الدولية لنزع السلاح النووي. وستواصل الصين أداء دور بناء في دعم النظام الدولي لعدم الانتشار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس الجمهورية الفرنسية، فخامة السيد نيكولاس ساركوزي.

الرئيس ساركوزي (تكلم بالفرنسية): تدعم فرنسا دعما كاملا مبادرتكم بعقد هذه الجلسة، سيدي الرئيس، وكذلك الجهود التي بذلتموها مع روسيا للحد من الترسانات النووية. ولكن علينا أن نتحدث بصراحة. فنحن هنا لتأمين السلام. ونحن محقون في الحديث عن المستقبل. ولكن الحاضر يأتي قبل المستقبل، وهذا الحاضر ينطوي على أزمتين نوويتين رئيسيتين. إن شعوب العالم تستمع إلى ما نقوله، بما في ذلك ما نطلقه من وعود والتزامات وبيانات. ولكننا نعيش في عالم واقعي وليس في عالم افتراضي.

إننا نقول إن علينا الحد من الأسلحة النووية. الرئيس أوباما نفسه قال إنه يحلم بعالم خال من الأسلحة النووية. وأمام أعيننا، يقوم بلدان بما يتناقض مع ذلك تماما في هذه اللحظة. فمنذ عام ٢٠٠٥، خالفت إيران خمسة قرارات لمجلس الأمن. ومنذ ٢٠٠٥، أهاب المجتمع الدولي بإيران أن تنخرط في الحوار. وقد قدم اقتراح للحوار في عام ٢٠٠٥. وقدم اقتراح للحوار في عام ٢٠٠٦، وقدم اقتراح للحوار في عام ٢٠٠٧. وقدم اقتراح للحوار في عام ٢٠٠٨، وقدم اقتراح آخر في عام ٢٠٠٩ الرئيس أوباما، إنني أؤيد يد أمريكا الممدودة. ولكن ما الذي جناه المجتمع الدولي من مقترحات الحوار تلك؟ لا شيء سوى المزيد من اليورانيوم المخصب والمزيد من أجهزة الطرد المركزي. أخيرا وليس آخرا، نتج عن ذلك بيان صادر عن قادة إيرانيين دعوا فيه إلى محو عضو من أعضاء الأمم المتحدة من الخارطة. فماذا علينا أن نفعل؟ وما هي النتيجة التي نتوصل إليها؟ في لحظة ما ستجبرنا الحقائق الثابتة إلى اتخاذ قرارات. فإذا كنا نريد عالما خاليا من الأسلحة النووية في المستقبل، يجب ألا نقبل انتهاكات القواعد الدولية. إنني أتفهم تماما المواقف المختلفة للآخرين. ولكننا جميعا قد نقع يوما ما تحت تهديد جار قد حصل على الأسلحة النووية.

ثانيا، هناك كوريا الشمالية، حيث الأمر أشد غرابة. فقد خرقت كل قرار لمجلس الأمن منذ عام ١٩٩٣. إنها لا تعير اهتماما على الإطلاق لما يقوله المجتمع الدولي. بل أكثر من ذلك: إنها تواصل إجراء التجارب على القذائف التسيارية. فكيف يمكننا القبول بذلك؟ وما هي النتائج التي نستخلصها؟ أقول إننا في هذه الحالة أيضا، ومهما كانت المعارضة، يجب أن نتوحد، في وقت ما، وأن نفرض الجزاءات ونضمن الامتثال الكامل لقرارات الأمم المتحدة.

أخيرا، إنني أشاطر رئيسي أوغندا والصين آراءهما فيما يتعلق بالوصول إلى الطاقة النووية للأغراض السلمية. إننا، نحن القوى النووية، يجب أن نقبل بنقل التكنولوجيا النووية لكي يتمكن الجميع من الحصول على تلك الطاقة النقية. وينبغي أن أضيف أن هذا سيمنع من يدعون أنهم يجرون الأبحاث النووية للأغراض السلمية من التستر بذلك على أنشطة الأبحاث العسكرية.

إننا ندعم كل ما تضمنه القرار. كما أننا نؤيد بالكامل مبادرة الرئيس أوباما. ويحدوني الأمل في أن نتحلى جميعا بالشجاعة لإعلان الجزاءات على البلدان التي تنتهك قرارات مجلس الأمن. ومن خلال ذلك، سنضفي الشرعية على التزامنا بعالم في المستقبل يحتوي على أسلحة نووية أقل، وربما سيكون يوما ما خاليا من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو.

الرئيس كومباوري (تكلم بالفرنسية): تتناول جلسة مجلس الأمن لهذا اليوم قضية رئيسية تتعلق بالتحديات الراهنة في مجال عدم الانتشار ونزع الأسلحة النووية. وتأتي هذه الجلسة في الوقت المناسب على ضوء الأخطار الكثيرة والهائلة المحتملة التي تهدد بتدمير الكوكب الأرضي. وعليه، فإنني أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولكل وفد الولايات المتحدة عن امتناننا لعقد هذه المناقشة.

إن الأمن الدولي يقتضي وقف التجارب النووية وإزالة جميع الترسانات النووية. وفي هذا الصدد، تدعو بوركينا فاسو إلى التقيد الصارم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن تكون الآثار التي لا يمكن إزالتها والمدمرة للأسلحة النووية مصدرا لحوافز إضافية لنا جميعا.

إن الأمن الجماعي ينطوي على احترام الجميع للقواعد الدولية وقيم العدالة والإنصاف. كما أنه يتطلب منا أن ننظر بتعمق في المسائل التالية: كيف يمكننا أن نقنع دولا بنبذ امتلاك أسلحة الدمار الشامل بينما تقوم بلدان أخرى

بتطوير البرامج النووية وتنفيذ التجارب النووية؟ وكيف يمكننا تصور وجود برنامج نووي مدني بدون إثارة الشكوك وعدم الثقة؟ وكيف يمكننا تجنب وقوع المواد النووية في أيدي طائشة وغير مسؤولة؟ إن امتلاك الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والاتجار غير المشروع بها من جانب أطراف فاعلة غير حكومية ومجموعات إرهابية يشكل تهديدا حقيقيا للبشرية بأسرها.

ولذلك، من الأهمية بمكان توحيد وتكثيف جهودنا لضمان التنفيذ الفعال للتدابير التي تم اعتمادها لمكافحة هذه الآفة. وهذا الأمر يتعلق بوضوح بمسؤوليتنا الجماعية. وعلينا جميعا أن نتحمل تلك المسؤولية بشجاعة ومثابرة. ومن الضروري القيام بالتعبئة في هذا المجال من جانب جميع الدول، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني وقادة الرأي. وسيساعد التنفيذ النزيه والشفاف والمسؤول للقرارات على الحد من العداء والتوتر، وفوق كل شيء على استعادة الثقة فيما بين جميع البلدان. وبالمثل، فإن المزيد من الاستخدام الرشيد للصكوك والآليات مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومؤتمر نزع السلاح سيسهم في جعل العالم مكانا أكثر أمانا.

السيد الرئيس، إن تفانيكم في بناء عالم خال من الأخطار النووية، والعملية التي بدأت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، يعدّان فاتحة خير لنجاح المفاوضات الجارية بشأن تخفيض الترسانات النووية في كلا البلدين.

لقد استجاب إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحاجة إلى حماية العالم من استعمال الذرّة بصورة ضارة والاستفادة من الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والآن أكثر من أي وقت مضى، علينا أن نلزم أنفسنا بذلك الهدف، وأن ندعم الوكالة ونجعل الطاقة النووية المدنية – التي لكل دولة الحق في امتلاكها، أداة إنمائية فعالة. هذه هي الإرادة التي بررت اعتماد معاهدة بيليندابا في عام ١٩٦٦، التي أعلنت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي سياق أزمة الطاقة، ينبغي إتاحة الفرصة للدول الأفريقية للحصول على الطاقة النووية للأغراض المدنية.

إن مسألة منع الانتشار ونزع السلاح النووي في صلب قضايا صون السلم والأمن الدوليين. وعلى مجلس الأمن بصورة خاصة أن يقوم بدور في هذا الصدد. ويجب عليه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أن يضطلع بهذا الدور بشكل موضوعي وفعّال.

السيد الرئيس، إذ أدرك جيدا قوة اقتناعكم، والتزامكم الشخصي بالتعددية، وآراءكم ومبادراتكم الشجاعة لنزع السلاح، فإنني ما زلت مقتنعا بأنكم ستتمكنون من الاضطلاع بالقيادة الضرورية لتنفيذ نتائج عملنا. وفي ذلك الصدد، يمكنني أن أؤكد لكم على التعاون التام لبوركينا فاسو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة الرايت أونرابل غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد براون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إننا اليوم بالاتفاق بالإجماع وبقيادة الرئيس أوباما، وبالكلمات الهامة التي ألقيت حول هذه الطاولة، نبعث رسالة موحدة وواضحة وغير مجزأة عبر العالم اليوم مفادها أننا، بصفتنا زعماء الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة، ملتزمون معا بتهيئة الظروف الملائمة لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

واجتماع اليوم هو أيضا اعتراف بأننا نمر بلحظة حاسمة. إننا نواجه أخطار حقبة جديدة وخطيرة من الدول

الجديدة الحائزة للأسلحة النووية وربما حتى من الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. لذلك، وفيما نحضّر لمؤتمر قمة العام المقبل المزمع عقده في واشنطن، العاصمة، والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من دواعي سروري أن أقول إنه بناء على المشورة التي تلقيناها من الساسة العظام الموجودين معنا هنا اليوم – السيد شولتز والسيد بيري والسيد كيسنجر والسيد نون – وكذلك من جميع البلدان حول هذه الطاولة – ينبغي أن نكون مستعدين للعمل الآن لنجدد وننعش من أجل عصرنا الاتفاق العالمي الذي هو في صميم معاهدة عدم الانتشار. إنه اتفاق أكدنا بموجبه حقوق ومسؤوليات الدول التي تمتنع عن حيازة الأسلحة النووية، وهو اتفاق تقع بموجبه مسؤوليات جسيمة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية.

أعتقد أن هناك ثلاثة عناصر لتجديد معاهدة عدم الانتشار. أولا، لا بد أن نوضح أن الطاقة النووية المدنية لا تزال جزءا أساسيا من أي حل لتغير المناخ وأمن الطاقة، وهذا يعني أنه ينبغي توسيع الوصول إلى هذا المصدر القليل الكُلفة، الذي يتسم بالسلامة ويمكن الاعتماد عليه، وكما سمعنا من أفريقيا اليوم، علينا أن نكون على استعداد لعرض الوصول إلى الطاقة النووية المدنية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية.

وإذ نفعل ذلك، أعتقد أنه يتعين علينا، بصفتنا مجتمعا دوليا، أن نكون واثقين تماما بأننا قادرون على كفالة وضع آليات فعالة للرقابة المتعددة الأطراف على دورة الوقود بكاملها، وحماية الموارد الانشطارية، ومنع الانتشار بفرض جزاءات صارمة وفورية على الذين ينتهكون تلك القواعد. وقام بلدنا مؤخرا بنشر أفكار بشأن كيفية القيام بذلك وكيفية إنشاء شراكة جديدة فيما بين أرباب الصناعة والأوساط الأكاديمية والحكومات لحل التحديات التقنية والتحديات المتعلقة بالسياسة العامة التي تواجهنا في هذا المجال. وآمل أن ينضم إلينا الآخرون في هذا العمل.

ثانيا، يجب علينا، بالترافق مع حصول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على الطاقة النووية المدنية، أن نعزز نظام منع الانتشار، وينبغي ألاّ تعني زيادة الوصول إلى الطاقة النووية المدنية زيادة خطر الانتشار الإضافي للأسلحة النووية. وأعتقد أن الدرس المستفاد من الأشهر الأخيرة هو أنه لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي عندما ترفض إيران وكوريا الشمالية فرص الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية المدنية وتقومان بدلا من ذلك باتخاذ خطوات لتطوير أسلحة نووية بطريقة تهدد السلم والأمن الإقليميين.

واليوم، أعتقد أنه لا بد لنا من وضع حد لذلك. ويجب ألاّ تسمح تصرفات إيران بمنع المجتمع الدولي من المضي قُدما نحو حقبة أكثر سلاما. وفيما تزداد الأدلة على انتهاك إيران للاتفاقات الدولية، يجب علينا أن ننظر الآن معا في فرض جزاءات أكثر شدة. وأعتقد أنه ينبغي في المستقبل أن يقع عبء الإثبات على عاتق الذين ينتهكون معاهدة عدم الانتشار، ويتعين علينا أن نوفر للوكالة الدولية للطاقة الذرية الموارد المطلوبة للوفاء بمسؤولياتها وتنفيذها.

ويحدوني الأمل في أن نتمكن أيضا من إحراز تقدم في ضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وأن نحقق تقدما حقيقيا بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلينا أن نتخذ معا إجراءات جماعية لتعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي وذلك لضمان ألاّ تتمكن الجماعات الإرهابية من الحصول على الموارد النووية. وأرحب بحرارة بمبادرة الرئيس أوباما لعقد مؤتمر قمة بخصوص الأمن النووي في العام المقبل. واليوم، قامت المملكة المتحدة بإيداع صك تصديقنا على الاتفاقية الدولية لقمع

أعمال الإرهاب النووي لدى الأمم المتحدة، وآمل أن تحذو البلدان الأخرى حذونا.

لكن هناك التزاما ثالثا في هذه المفاوضات المستقبلية. إذ يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل نزع السلاح بصورة فعالة مع وضع خارطة طريق ذات مصداقية ومن شأنها أن تحظى بثقة جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وعلينا أن نلتزم بعدم الرجعة في الخطوات التي اتخذناها بشأن نزع السلاح؛ وينبغي أن نعمل معا على اتخاذ الخطوات التالية التي سنقوم بها على طريق القضاء على الأسلحة النووية. والمصداقية مسألة أساسية، وتقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش دقيق. ومن الضروري أن نكون أكثر شفافية إذا أردنا أن نقوم بتخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي بصورة سريعة ويمكن التحقق منها.

لقد اتخذت المملكة المتحدة بعض الخطوات الرئيسية نحو نزع السلاح، بما في ذلك خفض القوة التفجيرية لمخزوناتنا بنسبة ٧٥ في المائة. وأحرزت فرنسا تقدما هاما أيضا. وبالطبع، أحرزت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تقدما كبيرا في التفاوض بشأن إبرام معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ونحن نرى أن الخطة الحالية لتخفيض مخزونات الرؤوس الحربية إلى أقل من ١ ٥٠٠ رأس ينبغي أن يتبعها المزيد من التخفيض لجميع أنواع الأسلحة النووية. من ثم، نعتقد أنه ينبغي توسيع المحادثات لتشمل جميع البلدان الأخرى. وبريطانيا عاقدة العزم على أن تقوم بدورها بصورة كاملة، بحيث تكون قوتنا الرادعة جزءا من مفاوضات أوسع.

ونحن على أهبة الاستعداد للمشاركة وللعمل. وأتعهد اليوم بأن المملكة المتحدة لن تحتفظ سوى بالحد الأدنى من القوة النووية الرادعة المعقولة والمستمرة. ولإثبات هذا التعهد، يمكنني القول اليوم، إن هدفي، رهنا بالتحليل التقني وبإحراز التقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف، هو أنه عندما يدخل الجيل المقبل من الغواصات الخدمة في أواسط العشرينات من هذا القرن، سيتم تخفيض أسطولنا من أربع قطع إلى ثلاث. ولذلك أصدرت توجيهاتي إلى هيئة الأمن القومي بأن ترفع لي تقريرا قبل نهاية هذا العام.

وهذا المؤتمر اليوم يدرك أننا نمر بلحظة فاصلة. فالخيارات التي تتخذها الآن كل دولة ستقرر ما إذا كنا سنواجه سباق تسلح في المستقبل أو تحديدا للأسلحة. لكن إذا تصدينا لهذا التحدي، فإن جيلنا - الذي هو جيل لم يعرف في أحيان كثيرة سوى ويلات الصراع ومخاطر الانتشار - ستبقى ذكراه خالدة ليس لسنوات التوتر بل لسنوات إحراز التقدم. وسوف نذكر للوقت الذي اجتمعنا فيه لضمان مستقبل عالمنا من أجل الأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد يوكيو هاتوياما، رئيس وزراء اليابان.

السيد هاتوياما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن خالص امتناني للرئيس أوباما على مبادرته التي جاءت في حينها لعقد هذه الجلسة.

لقد قمت، في ٦ و ٩ آب/أغسطس هذا العام، بزيارة هيروشيما وناغازاكي وتكلمت شخصيا مع الناجين من القنبلة النووية والجيلين الثاني والثالث من أخلافهم. ولا يسعني سوى الشعور بالاختناق من الانفعال إزاء حقيقة أن مجرد قنبلتين نوويتين قد أوديا بحياة أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ نسمة، وإزاء مشاهدة الناس الذين ما زالوا يعانون من الآثار المترتبة على الإشعاع بعد مضي أكثر من ٦٠ عاما على إسقاط القنبلتين. وأود أن أشجع جميع قادة العالم على أن يقوموا بزيارة هيروشيما وناغازاكي وأن يستوعبوا بأعينهم وآذانهم قسوة الأسلحة النووية.

وقد اختارت اليابان كواقع تاريخي ألاّ تمتلك أسلحة نووية حتى بعد أن حققت إعادة الإعمار في أعقاب الحرب. وفي عام ١٩٧٠، وقّعت اليابان على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصدّقت عليها بعد ذلك بست سنوات. وفي عام ١٩٩٦، وقّعت اليابان على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدّقت عليها بعد ذلك بعام.

فلماذا اختارت اليابان أن تسير على طريق عدم حيازة الأسلحة النووية في الوقت الذي تملك فيه القدرة على صنع هذه الأسلحة؟ إن اليابان هي البلد الوحيد الذي عانى من التفجيرات النووية. غير أن اليابان قد اختارت هذا الطريق منعا لوجود حلقة سباق التسلح النووي المفرغة. وكان هذا خيار اليابان لأنها وجدت أن عليها مسؤولية أخلاقية في أن تفعله بوصفها الضحية الوحيدة للتفجيرات النووية.

وفي كل مرة تتخذ البلدان المجاورة مزيدا من الخطوات نحو التصنيع النووي، يرتاب البعض في أن اليابان ربما تريد أن تصبح دولة نووية. إن ذلك لمجرد أنهم لا يفهمون تصميمنا الراسخ على عدم حيازة الأسلحة النووية، وعلى الوفاء بمسؤوليتنا عن التصرف كدولة عانت من القصف النووي.

وعليه، ها أنذا أجدد التزام اليابان الراسخ بالمبادئ الثلاثة لعدم التسلح النووي. غير أنه لا يكفي أن ترفض اليابان حيازة الأسلحة النووية. فعلى الرغم من رغبتنا في القضاء على الأسلحة النووية، ما زالت الدول الحائزة لهذه الأسلحة تمتلك ترسانات نووية كبيرة وما زال العالم يتهدده خطر الانتشار النووي.

والواقع الأليم هو أن الجهود التي تبذل لمنع الانتشار قد وصلت إلى منعطف حاسم في وجه تحديات من قبيل القضية النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وإيران وخطر حصول الإرهابيين على المواد والتكنولوجيا النووية. وهكذا ينبغي أن تكون اليابان من رواد السعي لاستئصال الأسلحة النووية.

لقد كانت الرؤية المتمثلة في عالم خال من الأسلحة النووية التي اقترحها الرئيس أوباما في شهر نيسان/أبريل مصدر تشجيع وإلهام للسكان في أنحاء العالم. وحان الوقت لكي نتخذ إجراء بشأنها.

أولا، تدعو اليابان الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى خفض ترساناتها النووية. وسيمكّن إحراز تقدم في ضمان الشفافية وفي الإفصاح عن المعلومات من بناء الثقة، الأمر الذي يوجد حلقة فاصلة تؤدي لمزيد من نزع السلاح النووي. ومن شأن إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية، حين يتم التنسيق بين الدول النووية الخمس، أو الأعضاء الدائمون، والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في المنطقة، أن يسهم أيضا في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وبالتالي في السلام العالمي والسلام والأمن الإقليميين، كما جاء في قرار اليوم.

ثانيا، تشجع اليابان من جديد بقوة على سرعة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبدء الفوري في المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأذكّر بأن قارب صيد ياباني اسمه ”دايغو فوكوريو مارو“ واجه تجربة القنبلة الهيدروجينية في شعاب بيكيني المرجانية في جنوب المحيط الهادئ يوم ١ آذار/مارس ١٩٥٤. ومن شأن تجميد قدرة الدول النووية على إنتاج هذه الأسلحة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن يسهم في كل من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. كما أنه سيشكل تدبيرا لا غنى عنه لجعل نظام معاهدة عدم الانتشار أكثر عدلا على نطاق العالم. ولا وقت لدينا نضيعه.

ثالثا، سوف تشترك اليابان ذاتها في دبلوماسية نشطة لقيادة الجهود الدولية المبذولة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعلى سبيل المثال، سوف تقدم اليابان مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة، وتدعم أنشطة اللجنة الدولية المعنية بمنع الانتشار ونزع السلاح النووي التي يشترك في رئاستها السيدة كاواغوشي اليابانية والسيد إيفانز الاسترالي، كما أنها ستشجع الجهود الرامية إلى تعزيز المهارات والدراية الفنية والموارد المتاحة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأود أن أعرب عن احترامي للدور الذي قام به المدير العام للوكالة البرادعي. كما أود أن أعرب عن ثقتي في المدير العام الجديد الذي يتولى منصبه قريبا، السفير أمانو، وعن تأييدي القوي له.

رابعا، سوف تردُّ اليابان بإصرار على أنشطة الانتشار النووي. ويشكِّل التطوير النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطرا كبيرا على سلام وأمن اليابان والمجتمع الدولي ويجب عدم التسامح معه. وستتخذ اليابان التدابير الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) على نحو أكثر فعالية. كما يساور القلق اليابان إزاء المسألة النووية المتعلقة بإيران. وفي هذا الصدد، يقوم مجلس الأمن بدور متزايد الأهمية، وتدعو اليابان إلى تعزيز المجلس. كذلك ستسهم اليابان في مؤتمر قمة الأمن النووي المقرر عقده في العام المقبل.

خامسا، كما جاء في القرار المتخذ اليوم، من الضروري الحد من خطر الانتشار والتقيد بأرفع مستوى من المعايير في كل مجال من مجالات الضمانات النووية والأمن النووي والسلامة النووية عند استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وستكون الفترة حتى انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو من العام القادم ذات أهمية حاسمة في اختبار قدرة المجتمع الدولي على أن يخطو خطوات عملية للأمام وصولا إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتقع على عاتق جميع دول العالم، سواء في ذلك الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها، مسؤولية القيام بعمل لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا.

السيد أردوغان (تركيا) (تكلم بالتركية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): من دواعي سروري الشديد أن أكون هنا اليوم. وأود أولا أن أتقدم بصادق شكري للرئيس أوباما على مبادرته إلى عقد هذه الجلسة على مستوى القمة لمجلس الأمن التي تركز على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وعلى السلامة والأمان النوويين. وتتيح لنا هذه القمة فرصة لمناقشة هذه المسائل التي تتطلب اهتماما على نطاق العالم واهتماما على أرفع المستويات، وتلك العوامل تجعل من هذه الجلسة هامة وجيدة التوقيت. ونحن جميعا نشترك في المسؤولية تجاه البشرية في هذه الأمور.

منذ أربعين عاما، حين كان خطر الدمار النووي يخيم على مصائر البشرية بأبعاد أكبر مما هي عليه الآن، اتحد قادة العالم وأبرموا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعدّ بلا شك من أهم المعاهدات التي أبرمت في القرن العشرين. وترجع أهمية هذه المعاهدة إلى أنها تعكس الرغبة العالمية والأساسية لدى البشرية في أن تنعم بالسلام والأمن. وهي اليوم ما زالت على أهميتها وضرورتها التي لا غنى عنها كما كانت منذ ٤٠ عاما، بدعائمها الثلاث التي تعزز كل

منها الأخرى: عدم الانتشار ونزع السلاح النووي/نزع السلاح العام والكامل، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وعلى مر السنين، تحقق الكثير في هذا الاتجاه. غير أنه ما زال من الضروري دعم نزاهة نظام عدم الانتشار النووي ومصداقيته. وأرى لذلك أن اجتماع اليوم يتيح فرصة هامة لبيان استعدادنا لتحقيق هذه الأهداف وللبرهنة على امتلاك العالم لناصية الأمور بقوة وصولا إلى هذه الغاية. وأرى أن ذلك سيعيد تنشيط المجتمع الدولي ويؤدي إلى مبادرات جديدة ونحن نقترب من المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في العام القادم.

وتقوم الحاجة إلى نهج تدرجي متواصل تجاه نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد سيشكل إصدار الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية جميعها تعهدا بإنجاز التصفية التامة لترساناتها النووية أحد الانجازات الكبرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه المسؤولية يجب الوفاء بها الآن بالبناء على المادة السادسة من المعاهدة واتخاذ الخطوات العملية الثلاث عشرة لنزع السلاح النووي المتفق عليها في عام ٢٠٠٠. هذا هو السياق الذي نرحب ونشجع فيه الجهود المبذولة للاستعاضة عن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) بصك قانوني إلزامي جديد.

تحقيق تقدم لا رجعة فيه في نزع السلاح النووي سيؤدي أيضا إلى تعزيز الركنين الآخرين لمعاهدة عدم الانتشار. ومن المهم على وجه التحديد أن يسير منع الانتشار النووي بموازاة جهود نزع السلاح النووي. وذلك ينبغي أن يشمل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وبدء المفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح والارتقاء بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفتها الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للنهوض بالاستخدام السلمي الآمن للتكنولوجيا النووية.

ومن ناحية أخرى تؤمن تركيا بأن الدول التي تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب نظام الضمانات ينبغي أن تتمتع بإمكانية الحصول غير المعاق على التكنولوجيا النووية المدنية حسبما هو مجسد في معاهدة عدم الانتشار. وإننا نؤمن بأن امتلاك أسلحة الدمار الشامل، في هذه اللحظة وفي هذا العصر، لن يأتي بأي سلامة إضافية أو أمن إضافي لأي بلد. بل على العكس، إن تلك الأسلحة تعرض السلم والاستقرار للخطر. لذلك تؤمن تركيا بأن وجود المناطق الخالية من الأسلحة النووية، خاصة في الشرق الأوسط وابتداء به، مهم جدا، وإننا سنواصل دعم المبادرات المماثلة في كل المناطق، لا سيما في الشرق الأوسط.

ومن المهم جدا أيضا أن يستمر المجتمع الدولي في جعل سلامة المصادر النووية مسألة ذات أولوية. لا ريب في أن الثقة في سلامة المصادر النووية تظل مهمة جدا. ومن ناحية أخرى، يبقى الإرهاب النووي والاتجار المحظور بالمواد النووية مصدر تهديد أمني جسيم يجب أن يعالج بالالتزام على صعيد الكرة الأرضية.

ضمن هذا الإطار ينبغي أن نسعى جاهدين إلى وضع نهج شامل معزز بالتبادل عن طريق الاستفادة من الاتفاقيات السارية للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن الصكوك الثنائية المنطبقة حسب الحالة. وإن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مع تنفيذه الفعال يظل يتسم بأهمية كبرى.

وفي ضوء ذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إننا ندعم القرار الذي صوتنا عليه هذا الصباح (القرار ١٨٨٧(٢٠٠٩)).

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): في البداية أعبّر لكم باسم الوفد الليبي عن تقديرنا لمبادرتكم، السيد

الرئيس أوباما، بعقد هذه القمة، وإعداد القرار الذي تم التصويت عليه منذ قليل (القرار ١٨٨٧(٢٠٠٩)).

لقد اتخذت بلادي زمام مبادرة تاريخية عندما قررت طواعية التوقف عن إنتاج قنبلة ذرية كانت على وشك صناعتها، فقدمت بذلك خدمة كبيرة للأمن والسلام في العالم. إن ذلك القرار كان بدافع الإيمان العميق بأسبقية سلام البشرية على كل الدوافع الأخرى. إن ليبيا تستحق على ما قامت به كل التقدير والوفاء من العالم. ويجب أن تتم مساعدها من أجل استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية. بل إنها تستحق أكثر من ذلك لهذا الدافع الكبير على الحرص على السلام والأمن في العالم. وتستحق أن تكون موجودة بشكل دائم في هذا المكان، مجلس الأمن، لما قدمته من خدمة كبيرة للسلم والأمن في العالم بشكل عملي.

من حق جميع الدول أن تطور قدراتها في استغلال الطاقة الذرية وأن تقوم بتسوية الوقود الذري، ولكن للأغراض السلمية فقط. وإن الدول التي تستعمل الذرة في الأغراض السلمية يجب تشجيعها. ولكن لا بد للدول التي تحاول أن تمتلك أسلحة ذرية أن تعلم أن العالم لا يمكن أن يقبل منها ذلك.

كما ذكر الأخ القائد معمر القذافي بالأمس أمام الجمعية العامة، يجب على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم بالتفتيش على جميع الدول، بما فيها الدول التي تمتلك السلاح الذري، وأن لا يقتصر دورها على الدول غير النووية، حتى تكون هذه الوكالة فعلا وكالة دولية. أما إذا اقتصر دور الوكالة على الدول غير النووية فإنها تفقد صفة الدولية. إن الوكالة يجب أن تراقب كل الدول بلا استثناء. إننا نريد أن تكون منطقة الشرق الأوسط، كلها، منطقة خالية من الأسلحة الذرية تماما، ولكن لا بد أن يتم التفتيش على مفاعل ديمونا الإسرائيلي، وألا تكون إسرائيل فوق القانون. لا بد للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن تفتش على مفاعل ديمونا الإسرائيلي. وإلا فإن جميع دول الشرق الأوسط ستقول ”إن لي الحق في أن أصنع هذا السلاح؛ لماذا تُستثنى إسرائيل؟“

إن الطاقة الذرية نوع من أنواع الطاقة، مثلها مثل النفط والغاز. ويجب أن نساعد الدول المحتاجة إلى الطاقة على الاستفادة منها، كما ذكر فخامة الرئيس موسفيني قبل قليل. ولكن يجب أن يكون ذلك للأغراض السلمية فقط. وكما قلتُ، لا يمكن أن نقبل بأي إنتاج للأسلحة الذرية لأن هذا أكبر خطر يهدد البشرية.

ليبيا تؤيد الأفكار الواردة في الورقة المقدمة من حركة عدم الانحياز إلى هذه القمة.

في الختام، أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم وأعبّر عن تقديرنا للمجهود الذي بذله الوفد الأمريكي في إعداد مشروع القرار الذي تم التصويت عليه (القرار ١٨٨٧(٢٠٠٩)).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

السيد البرادعي (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على دعوتي لمخاطبة هذه القمة الحسنة التوقيت التي آمل أن تشق طريقا جديدا. وأود أن أشكركم، سيدي، على اتخاذكم هذه المبادرة الشجاعة، مبادرة توقظ الأمل في عالم ينعم بالسلام وفي نظام أمن متوازن ومنصف وإنساني.

سأقتصر على بضع مسائل أساسية.

أولا، نظام عدم الانتشار النووي العالمي ضعيف تعتوره عيوب كثيرة. وإن السلطة القانونية المناطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية مقيدة تقييدا شديدا في بعض البلدان. وهذا يعود إلى أن دولا كثيرة لم تبرم الاتفاقات المطلوبة مع الوكالة. ونتيجة لذلك تجد الوكالة نفسها في أكثر من ٩٠ دولة إما محرومة بشكل مطلق من أي سلطة للتحقق أو أن سلطتها قاصرة. وذلك يعني أننا غالبا ما يتعذر علينا أن نتحقق مما إذا كان بلد معين منخرطا في أنشطة نووية سرية. وعلاوة على ذلك تتركز ولايتنا للتحقق على المواد النووية. فإذا أريد للوكالة أن تتابع أنشطة تسليح محتملة، فلا بد من تفويضنا بالسلطة القانونية اللازمة.

المسألة الثانية تتعلق بزيادة عدد الدول التي بلغت درجة الإتقان في تخصيب اليورانيوم أو معالجة البلوتونيوم. ويمكن لأية دولة من هذه الدول أن تطور أسلحة نووية في غضون فترة زمنية قصيرة جدا إذا ما قررت، على سبيل المثال، أن تنسحب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولمعالجة هذه المسألة، أعتقد أنه يتعين علينا الانتقال من المراقبة الوطنية لدورة الوقود النووي إلى مراقبة متعددة الجنسيات. وكخطوة أولى، اقترحت إنشاء بنك لليورانيوم المنخفض التخصيب لطمأنة الدول على توفر إمدادات مضمونة من الوقود النووي لمفاعلاتها بحيث يمكنها الاستغناء عما لديها من قدرة لتخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجته. كما قُدِم في هذا الصدد عدد من الاقتراحات التكميلية. ومع ذلك ينبغي أن يكون هدفنا النهائي هو إضفاء الطابع المتعدد الجنسيات الكامل على دورة الوقود النووي وبينما نمضي قدما نحو نزع السلاح النووي.

والمسألة الثالثة هي توفير أعلى مستوى من الأمن للمواد النووية والمشعة. وأرى أن أكبر خطر يواجه العالم اليوم هو خطر وقوع هذه المواد بأيدي المتطرفين. وقد ورد في العام الماضي للوكالة تقارير تفيد بوقوع أكثر من ٢٠٠ حادث تنطوي على الاتجار غير المشروع أو حالات فقدان أو سرقة. وقد لا يكون هذا سوى غيض من فيض. ويتعين علينا تكثيف جهودنا لتأمين المواد النووية والمشعة المعرضة للخطر. وما كان لمبادرة المجلس الرامية إلى تأمين هذه المواد في غضون أربع سنوات أن تُطلق في توقيت أفضل من هذا.

والمسألة الرابعة هي الحاجة إلى تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أن أؤكد أنه، بناء على المستوى الحالي للتمويل، لن تكون الوكالة قادرة على أداء مهمتها في التحقق النووي والأمن. والبنية التحتية للوكالة متداعية، ونفتقر إلى أحدث الوسائل التي توصلت إليها التكنولوجيا الحديثة وهي أمر رئيسي لعمليات التحقق في العصر الحديث.

والمسألة الخامسة هي أن الوكالة لا تستطيع أن تقوم بعملها بمعزل عن الآخرين. فهي تعتمد على عملية سياسية داعمة ويكمن في صميمها مجلس الأمن. ويتعين على المجلس وضع آلية امتثال شاملة لتعالج، بطريقة متسقة ومنهجية، حالات عدم الامتثال للالتزامات المترتبة على الضمانات أو انسحاب البلدان من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن يشمل هذا منح الوكالة السلطة الإضافية التي قد تحتاج إليها للتعامل مع حالات محددة.

والمسألة السادسة هي أنه يجب على مجلس الأمن إيلاء المزيد من التركيز على التصدي لانعدام الأمن الذي يكمن وراء العديد من حالات انتشار الأسلحة النووية، مثل الصراعات المزمنة والاختلالات الأمنية وانعدام الثقة.

وختاما، أنا ممتن لعودة نزع السلاح النووي مجددا إلى صدارة جدول الأعمال الدولي. وأود أن أعرب عن امتناني لـ "الفرسان الاربعة" – جورج شولتز وهنري كيسنجر وسام نان ووليام بيري – على عملهم الرائد وحنكتهم السياسية وإسهامهم في تحويل هذه البيئة إلى واقع.

وأنا ممتن أيضا لرؤية الاعتراف بالصلة الجوهرية بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وهي فكرة أعربتم عنها، سيدي الرئيس، في كثير من الأحيان.

وبوسع الدول الحائزة للأسلحة النووية من خلال إبدائها التزاما لا رجعة فيه لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية أن تقدم إسهاما كبيرا في شرعية نظام عدم الانتشار واكتساب السلطة الأخلاقية لدعوة بقية دول العالم إلى الحد من انتشار هذه الأسلحة اللاإنسانية.

وتتطلب ترجمة الأفكار التي نوقشت اليوم إلى عمل مناخا من الثقة المتبادلة التي آمل أن تساعد هذه القمة على تهيئته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

أود أن أشكر جميع المشاركين على إسهاماتهم في هذه الجلسة. وأشكر بصفة خاصة جميع رؤساء الدول والحكومات الموقرين، والأمين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعتقد أن البيانات التي سمعناها اليوم تؤكد التزامنا بهدف صعب ولكنه ممكن التحقيق.

إن الجدية التي تناولتم بها جميعا هذه المسألة هي مصدر إلهام وتشجيع لي. وأجد أن اتخاذ القرار بالإجماع يشجعني بصورة استثنائية. والكلمات وحدها لن تنجز العمل، ولكننا بإعادة تأكيدنا على هدفنا المعلن، أنا واثق بأننا إذا اجتهدنا بوسعنا في الواقع دفع هذه العملية قدما، وتوفير السلام والأمن لأطفالنا وأحفادنا اللذين نحن جميعا بأمس الحاجة إليهما.

مرة أخرى، أود أن أشكركم جميعا على مشاركتكم.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.